المحتلة . فوفقا للشقيري « الرئيس عبدالناصر في حديث له معي بعد انشاء م ت ف وممارستها لصلاحياتها الكثيرة في قطاع غزة قال لي مرة اذا ارادت م ت ف أن تستلم قطاع غزة اتفضلوا خذوه . مش بس تنشئوا معسكرات ، والادارة ايضا لكم . قلت نعمل ايه ، ماذا نعمل بقطاع غزة ، نحمله على اكتافنا ؟ لا . كل ما نريده من أرضنا في قطاع غزة أن تكون كلها ثكنة عسكرية ، لكن الادارة لا نريد »(٦٢) .

واذا كان الامر كذلك بالنسبة لقطاع غزة فقد كان أكثر تعقيدا تجاه «الضفة الغربية» تحديدا والموقف بالنسبة للاردن بعامة . فمنذ المجلس الوطني الاول اعطيت «تطمينات» للاردن بأن المنظمة لن تمس « وحدة الضفتين » . ففي خطاب الافتتاح الذي القـاه الشقيري اكد « ان انبثاق الكيان الفلسطيني في مدينة القدس لا يهدف الى سلخ الضفة [الغربية] عن المملكة الاردنية الهاشمية ... ونحن لا نتعرض للكيان الاردني من قريب او بعيد »(٦٤) . وربما بتأثير من الاردن ادخلت المادة الرابعة والعشرون في الميثاق التي تنص على ما يلي : « لا تمارس هذه المنظمة أية سيادة اقليمية علـى الضفة الغربية في المملكة الاردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة، وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية » . غير ان المنظمة عندما ابتدأت تمارس « نشاطها على المستوى القومـي الشعبي » اصطدمت بحقيقة ان تطبيق أهدافها في الاردن يعني منازعة النظام الاردني سيادته على الشعب حيث الاغلبية هم الفلسطينيـون . فحسب مقررات المجلس الوطني الثاني (غزة ٣١/٥ ــ ١٩٦٥/٦/٤) كان مطلوبا من المنظمة ان تنجز « الاسراع في تحصين القرى والخطوط الامامية ... الاسراع في تنفيذ التدريب الشعبي ... فرض التجنيد الاجباري على جميع الفلسطينيين اينما كانوا اسوة بما طبق في قطاع غزة » بالاضافة الى أمور الجباية المالية والتنظيم الشعبي وحق تعبئة الجماهير الفلسطينية ، وجميعها تضع السلطة الفعلية على الجماهير بيد المنظمة . وكان من المنطقي جـدا أن يكون الرفض هو موقف النظام والا فالنظام يكون قد نجر نعشه بيديه . وازاء هذا الرفض ذهب الشقيري الى النقيض وحاول ان يجعل الكرة في شباك النظام الاردني : على صعيد الكيان ــ الشعب حاول الشقيري أن يوسع الدائرة بحيث يشمل هذا الكيان الشرق ــ اردنيين كذلك . وقد جاءت هذه المحاولة عندما أدخل نجيب أرشيدات ، نقيب المحامين في الاردن ، وهو شرق ــ أردني ، اللجنة التنفيذية لـ م ت ف كذلك أعلن عن تعيين علي الحياري (شرق ــ اردني كذلك) مديرا عاما للدائرة العسكرية . وأعلن في مؤتمر صحافي عقده في عمان (٦٥/٧/٢) « ان اختيار احد أبناء الضفة الشرقية ليكون عضوا في اللجنة التنفيذية هو تطور ثوري في هذه المرحلة من حياة م ت ف » فـ « الاردن هو وطن المنظمة وشعب الاردن هو شعب المنظمة »(٦٦) . وعلى صعيد الكيان ــ الوطن ذهب الى أن شرق الاردن هي فلسطين وأعلن « أن فلسطين الكبرى [فلسطين وشرق الاردن] أصابتها تجزئة عام ١٩١٩ بسلخ الضفة الشرقية ، وأصابها التقسيم الشنيع عام ١٩٤٧ باقامة اسرائيل . وان عودة الضفة الشرقية الى الوطن الام ، عقلا وضمـيرا وروحا وجسدا ، هـي خطوة أساسية نحو عودة الوطـن السليب »(٦٧) .

كان هذا الموقف من الشقيري مبادرة شخصية لم يجر أخذ الرأي فيها في اللجنة التنفيذية التي أثارتها في جلسة لاحقة لتصريحات الشقيري (الجلسة من ٤ ــ ٧ تموز ١٩٦٥) . وقد « قبلت » في اللجنة استقالة نجيب أرشيدات بعد أن تبين « ان اعماله كنقيب للمحامين وواجباته الكثيرة الاخرى لا تتيح له أن يقوم بالتفرغ الكامل لاعمال المنظمة »(٦٨) . كما أصدرت اللجنة التنفيذية بيانا « جرى [فيه] التأكيد على تحرير